

م.ع.م.
شركة أمواج العقارية
العمان
٩/١٢

الرقم: 07/5/2020/أ

التاريخ: 2020/05/17

السادة/هيئة الأوراق المالية المحترمين

عمان، المملكة الأردنية الهاشمية

تحية طيبة وبعد،

إن قطاعنا من القطاعات التي توظف أكثر من 15000 موظف أردني وتعاني اليوم من شح في السيولة وتضخم في الإلتزامات والتهديد بالتعثر لا سمح الله وهي حتى الآن مستثناء من جميع الإجراءات والبرامج الحكومية الرامية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من القطاعات الإقتصادية على الرغم من مساهمتها الكبيرة في الإقتصاد حيث أنها تدفع ما يزيد عن (80) مليون دينار على شكل ضريبة مبيعات ودخل ورسوم جمركية بالإضافة إلى أكثر من (9) مليون دينار كضريبة أبنية.

المراكز التجارية الكبرى (المولات التجارية):

لقد عانت المراكز التجارية الكبرى خلال السنوات الماضية من صعوبات مالية كبيرة نتيجة ضعف الحركة التجارية وانسحاب الكثير من الماركات العالمية من المملكة وتراجع أعمال جميع المستأجرين في هذه المراكز مما اضطر مالكي هذه المؤسسات الوطنية لتخفيض بدلات الإيجار بشكل كبير للحفاظ قدر الإمكان على المستأجرين مما أدى إلى تراجع تدفقاتها النقدية وتحقيفها لخسائر جسيمة نظراً لإرتفاع التكاليف التشغيلية وخصوصاً الفوائد البنكية وخدمة الديون وضرائب الأبنية وتعرفة الكهرباء المرتفعة ورواتب العاملين فيها من موظفي أمن ونظافة وإداريين، والآن بعد نقشي الوباء وإغلاق هذه المراكز لمدة تزيد عن 45 يوم ومحلات أخرى بداخلها مازالت مغلقة إلى أجل غير معروف كالسينما والمطاعم ومراكز الترفيه والتراجع المتوقع في أداء القطاعات المستأجرة في المولات التجارية خصوصاً قطاع تجارة التجزئة والمطاعم ومدن الألعاب التي تستحوذ على أكثر من 80% من المساحات المؤجرة، فإن مالكيها مضطرون لإعفاء المستأجرين من بدلات الإيجار عن فترة التوقف وكذلك تخفيض بدلات الإيجار للسنوات اللاحقة نتيجة تراجع الحركة التجارية المتوقع و تراجع الطلب على إستئجار المحلات التجارية وربما إغلاق الكثير من المحلات التي سوف لن تتمكن من الإستمرار، مما سيؤدي إلى أضرار مالية كبيرة خصوصاً في ظل إرتفاع نسبة المديونية لهذه المؤسسات نظراً لطبيعة هيكل رأس المال فيها.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير،

